مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

أ. لطرش ذهبية.جامعة سطيف

د. غراب رزيقة. جامعة سطيف

مقدمة:

تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات القطرية في الوقت الراهن لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي و تزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار. الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن الآليات و الإجراءات المؤسساتية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي و الحد من التبعية الى الاسواق الدولية لتوفير غذاء امن و مستقر و صحي لشعوبها. ويعد فرع الصناعات الغذائية من اهم فروع الانتاج الصناعي التحويلي على المستوى العالمي قدرة على تحقيق هذا الهدف، من خلال دوره المتعاظم و المتزايد في اشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم انتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة مع مراعاة و احترام معايير و مواصفات الانتاج التي تحمي صحة المستهلك و حتى البيئة.

غير ان الفرع في الجزائر يعد غير قادر على الاستجابة لتطلعات المستهلك الجزائري و تغطية احتياجاته الغذائية المتنامية سواء من الناحية الكمية او النوعية و السعرية و هو ما يجعل دوره محدودا في تحقيق الامن الغذائي، نظرا لارتباطه الوثيق بالاسواق الدولية لتوفير المدخلات الاولية للعملية الانتاجية او السلع النهائية الموجهة مباشرة للاستهلاك بسبب ضعف مرونة جهاز الانتاج الزراعي الوطني و تراجع انتاجيته و هو ما يجعل اسعار المنتجات الغذائية غير مستقرة لارتباطها بالتقلبات السعرية الحاصلة في الاسواق الدولية.

و امام استمرار هذا الوضع يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي المستدام في الجزائر لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لاسعار الغذاء على المستوى العالمي؟

فرضيات الدراسة: تتمحور فرضيات الدراسة حول النقاط التالية:

- تلعب الصناعات الزراعية الغذائية دورا فاعلا في تحقيق الامن الغذائي المستدام من خلال ضمان توفير الامدادات الغذائية بصورة مستمرة و باسعار مستقرة و بنوعية عالية تحمي صحة المستهلك.
- تواجه الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر جملة من المشاكل و العراقيل التي تضعف مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي المستدام في الجزائر.

خطة البحث: يتم معالجة اشكالية البحث و التاكد من صحة او خطا الفرضيات من خلال المحاور التالية:

أولا مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي المستدام.

ثانيا: العوامل المؤثرة على قدرة الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر على تحقيق الامن الغذائي المستدام.

اولا: مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي المستدام

1-مفهوم الأمن الغذائي:

1-1-تعريف الامن الغذائي المستدام

شهدت المفاهيم المرتبطة بتوفير الاحتياجات الغذائية تطورات عديدة محاولة لمواكبة التحولات الاقتصادية و التجارية العالمية لا سيما بعد تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية التي تعتمد على مبدا التخصص و المزايا التنافسية، و ذلك بالانتقال من مفهوم يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي اعتمادا على الموارد و امكانيات الانتاج الغذائي المحلية الى مفهوم الامن الغذائي الذي يتحقق على المستويات الفردية و الاسرية و الوطنية و الاقليمية و العالمية اذا اتيح للمستهلك و في جميع الاوقات الفرص المادية و الاقتصادية التي تمكنه من الوصول و الحصول المادي على تفضيلاته الغذائية بصورة سليمة و امنة و بكميات كافية لضمان حياة صحية و منتجة"[1].

و برز في اطار مفاهيم التنمية الشاملة و المستدامة مفهوم الامن الغذائي المستدام الذي يرتكز على 5 ابعاد اساسية هي:

-الاتاحة: la disponibilité: تمثل اتاحة الغذاء جانب العرض و يقصد بها القدرة على توفير التموين و امدادات المنتجات الغذائية كما و نوعا لتلبية الحاجات الاستهلاكية بصورة مستمرة تتماشى مع التطورات السكانية الحاصلة و تغير العادات الاستهلاكية سواء من الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد من الاسواق الخارجية.

-الاستقرار: la stabilité : يشير استقرار الامدادات الغذائية الى الحد من احتمال انخفاض استهلاك الاغذية في المواسم الصعبة و الحالات الطارئة و الاستثنائية، و ضمان استدامة توفره دون التاثر بالتقلبات و الازمات، و ذلك بالاعتماد على جملة من التدابير و السياسات التحوطية (المخزون الاستراتيجي، الاستغلال الامثل للموارد الزراعية و عقد الصفقات و البروتوكولات التجارية لشراء المواد الغذائية....)

- امكانية الوصول اليه:accessibilité : تمثل جانب الطلب و يقصد بها تامين الحصول المادي و الاقتصادي على المنتجات الغذائية، لانه حتى في حالة وفرة الاغذية هناك من المستهلكين ممن لا تؤهلهم امكانياتهم و قدراتهم الشرائية على اقتنائها(اسعار السلع الغذائية و مستوى دخول الافراد).

- الحفاظ على الصحة(عدم تسمم الأغذية و الوقاية من المخاطر) innocuité بمعنى ان نوعية و جودة المنتجات تسمح للمستهلكين من الاستفادة من الاغذية المناسبة لمتطلباتهم و تفضيلاتهم دون الاضرار بصحتهم.

-الحفاظ على البيئة و ضمان الاستدامة préservation de l'environnement: لان تلبية الحاجيات الغذائية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة و تعريض البيئية للتدهور لا يسمح بضمان الامن الغذائي على المدى البعيد.

و الشكل الموالي يلخص الابعاد الاساسية للامن الغذائي المستدام:

شكل رقم 1: الابعاد الاساسية للامن الغذائي المستدام

igure 1 Principales dimensions de la sécurité alimentaire

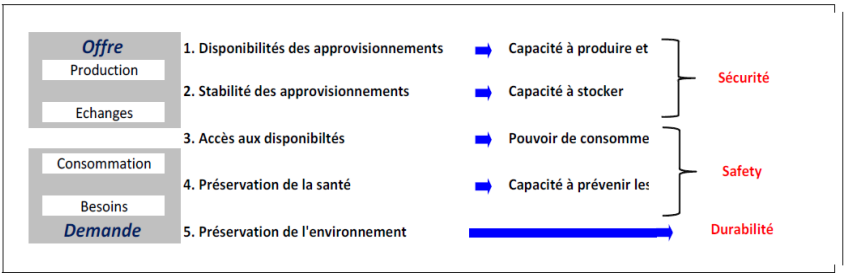

Source : Strategie nationale de developpement des industries agroalimentaires, document de reference, mars 2010, p.25

كما دفع انتشار الامراض الناتجة عن استهلاك بعض الاغذية المعدلة وراثيا في الدول المتقدمة خاصة مرض جنون البقر الى طرح مفهوم الامن الصحي للاغذية la sécurité sanitaire des aliments و اصبح من اهم المؤشرات التي تعتمد عليها منظمة الزراعة و الاغذية في تقدير اوضاع الامن الغذائي على جميع المستويات (مؤشرات الامن الغذائي حسب FAO)

كما انتشر مصطلح السيادة الغذائية la souveraineté alimentaire الذي يكمل مفهوم الامن الغذائي الا انه اعمق و اشمل منه كون ان السيادة الغذائية تعبر عن " حق الشعوب و الحكومات في وضع و صياغة و بكل حرية السياسات الزراعية التي تتكيف و تلبي احتياجاتها شرط عدم الاضرار بالدول الاخرى"(2).

1-2- مستويات الامن الغذائي

يمكن تحديد الأمن الغذائي على عدة مستويات:

أ- على مستوى الدولة: و هو يعتمد على مستوى التطور الاقتصادي و الوضعية الاقتصادية و الاداء على المستوى الكلي و تطور معدل الناتج المحلي الخام و توزيعه و حجم التدفقات التجارية...

ب- على مستوى العائلات: يرتبط بقدرتها في الحصول على الغذاء اعتمادا على مستوى دخلها و قدرتها الشرائية.

ج- على مستوى الفرد: يرتبط بتوزيع الاغذية بين الافراد العائلة.

2-مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي ووظائفها

2-1-دور الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي

تشكل الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية و ضمان استقرار أسعارها[3]، حيث تسمح بامتصاص فوائض الإنتاج النباتي و الحيواني سريع التلف و تحويلها الى صور إنتاج غذائي متعددة تتوفر في مواسم غير مواسم إنتاجها،كما تساهم في الحد من تدهور و انخفاض عائدات القطاع الزراعي و إبعاد المخاطر الناتجة عن زيادة الإنتاج (العرض) و هي بذلك تقدم احد أهم الحلول لمشكلة تأمين الأسواق بالمنتجات الزراعية، خاصة الأساسية و ضمان الأمن الغذائي و الحفاظ على مستوى محدد من الأسعار(يسمح الاستيعاب الفعال و المنتظم لمخرجات القطاع الزراعي من تحقيق الاستقرار في الأسعار و الأسواق الزراعية و ضمان النجاعة و الاستغلال الأمثل و الفعال للانتاج)، كما يساهم الاستثمار في هذه الصناعات في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي و التقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية و احتوائها[4] في حالة فائض الإنتاج او العجز و الذي يرتبط بخصائص الانتاج الزراعي الموسمية.

و لذلك تعد الصناعات الغذائية حلقة مهمة في الجهود المبذولة للتخفيف من المشاكل الغذائية، ففي الحالات التي تكون الدول ذات ميزة نسبية في إنتاج المواد الزراعية بكميات وافرة لكن هذه المنتجات الزراعية الأولية لا تكون صالحة للاستهلاك الفوري الا بعد ادخال تعديلات و تغييرات عليها (مثلا الحبوب) و عندما تكون الإمكانيات المحلية لهذه الدول لا تؤهلها لإجراء هذه التعديلات و التحويلات فإنها تضطر الى تصديرها بشكلها الخام و اعادة استيراد مشتقاتها في شكلها النهائي و بذلك تتحمل الخسارة الناتجة عن الفرق في الاسعار الذي يعمل لصالح الدول المصدرة للسلع الزراعية في شكلها النهائي[5]، في حين ان تحويل هذه المواد الاولية الى منتجات غذائية تامة التصنيع يسمح باعطاء قيمة مضافة لهذه المنتجات[6].

و تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الامن الغذائي من خلال مساهمتها في الانتاج الغذائي الاولي او عن طريق تصنيع و تحويل الفائض من الانتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة

او المدخلات الزراعية المستوردة الى سلع استهلاكية تؤمن الغذاء للسكان باستخدام مختلف تقنيات الحفظ و التغليف و التبريد و التخزين[7]. و يتم ذلك من ناحيتين[8]:

الناحية الأولى :إن زيادة المخرجات الزراعية الغذائية التي توفرها هذه الصناعات يساعد على سد الحاجات الغذائية وفي حال تصدير الفائض فهو يوفر نقدا أجنبيًا لتغطية قيمة الواردات.

الناحية الثانية :إن إقامة مشروعات جديدة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفر دخولا للأفراد لتغطية و تامين حاجاتهم الغذائية.

من جهة أخرى فان إدخال تعديلات و تحويلات على الفائض في المواد الغذائية عن حاجة الاستهلاك المحلي يجعل منها ذات صلاحية اكبر للتخزين لفترات أطول مقارنة بتركها في حالتها الخام، و هو ما يجعل منافعها اكثر نظرا لعدم التعرض للخسائر الناتجة عن فساد و تلف الكميات الفائضة عن الاستهلاك الموسمي و التي يكون من غير المفيد اقتصاديا المتاجرة بها و تصديرها في موسم جنيها، و في الحالة المعاكسة يمكن للدولة التي تسجل عجزا في إنتاج هذه المواد الزراعية الخام استيرادها و اعادة تصنيعها محليا كما هو الحال مثلا في صناعة الزيت و السكر في الجزائر و تحقيق المنافع و المكاسب الناجمة عن فرق الاسعار اضافة الى المنافع الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى الناتجة عن إقامة هذه الصناعات (توظيف اليد العاملة، خلق مداخيل..)[9] غير ان ذلك يتطلب توفر البنية التحتية الملائمة للتموين بالمواد الاولية و التخزين.

كما اكدت دراسة منظمة FAO ان المنتجات الغذائية تساهم في تعزيز الامن الغذائي من خلال[10]:

-تخفيض خسائر ما بعد عمليات الحصاد و التي تصل في الحبوب الى 30% و 50 % في الجذور و الدرنات و 70 % في الفواكه و الخضر.

-تمديد مدة حياة المنتوج و تسهيل وصوله الى المناطق الريفية التي يتمركز فيها السكان.

- اضافة قيمة للسلع و بذلك ترتفع الدخول و يتم خلق فرص عمل إضافية على مدى سلسلة الغذاء من الانتاج الى الاستهلاك.

-تحسين نوعية و جودة المنتجات و سلامتها نظرا لالتزامها بالمعايير و مواصفات الانتاج العالمية مثل

(iso 22000 انظمة الهاسب HACCP)

و قد خلص تقرير التنمية الدولي لسنة 2008 الى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الغذائي و الاستثمار فيه نظرا للتاثيرات الجوهرية المتعددة الناتجة عن ذلك كونها ""تولد الطلب على المنتجات الزراعية و المدخلات و الخدمات المرتبطة بها و تخلق فرص العمل و تعزز المداخيل و تساهم في اضافة القيمة و تزويد موارد القطاع العام و امكانية الوصول الى الاسواق و المساعدات المالية و الفنية و يمكن تيسيرها لصغار المساهمين المزارعين و تعزيز شمولهم بسلاسل قيمة احدث و اكثر كفاءة[11]"

.

2-2-وظائف الصناعات الزراعية الغذائية: و تقوم الصناعات الغذائية بعدة وظائف و ادوار أهمها:

- وظيفة السلامة الغذائية[12]: تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تسعى إلى تحقيقها الصناعات الغذائية و ذلك بطرح منتجات سليمة خالية من الجراثيم نظيفة غير مضرة بصحة الإنسان.

- وظيفة الحفظ و التخزين[13]: ان بقاء الأغذية على حالتها الطبيعية يعرضها للتلف و يغير خصائصها الفيزيائية و الكيميائية من لون و رائحة و حجم تحت تأثير العوامل المناخية، لذا تم تطوير العديد من التقنيات مثل التجفيف و التمليح و التغليف و التبريد...للحفاظ على خصائص المنتجات الزراعية لمدة أطول و ضمان عدم اضرارها بصحة المستهلك، و نظرا لاهمية الحفظ الجيد للأغذية من مختلف المؤثرات الخارجية التي تعد عملية جد حساسة تعنى المؤسسات في هذا الفرع بعملية التغليف الجيد للأغذية و انتقاء مواد التغليف الجيدة التي تسمح بتخزين المنتج و الحفاظ على خصائصه و بالتالي تقديمه للاستهلاك بعد فترات معينة في ظروف و شروط مثلى.

- وظيفة التغذية و تثمين المنتجات: تساعد عملية التحويل و جملة التغيرات التي تطرأ على المنتجات الزراعية في الحفاظ على الخصائص الغذائية للمنتوج و ترفع من قيمته الغذائية نتيجة إضافة بعض المكونات الضرورية لجسم الإنسان، كما ان هذه العملية تجعل بعض المنتجات التي لا يمكن استهلاكها مباشرة على حالتها الطبيعية اكثر نفعا للمستهلك و غير مضرة بصحته، كما انها تسمح بدمج منتوجين او اكثر و طرح منتجات جديدة تتماشى و متطلبات المستهلكين[14] (منتجات خاصة بمرضى السكري و الحمية الغذائية).

-التنويع و مراعاة القدرة الشرائية: تسمح عملية التحويل التي تتم على المنتجات الزراعية بتوسيع قاعدة الاختيارات أمام المستهلك و طرح بدائل غذائية متنوعة من حيث الجودة و النوعية تتماشى مع أذواق و طلبات مختلف شرائح المجتمع من حيث النوعية او السعر كونها تراعي القدرة الشرائية للمستهلك و ميزانيته المخصصة للغذاء.

ثانيا: العوامل المؤثرة على قدرة الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر على تحقيق الامن الغذائي:

1-ضعف الترابط والتكامل بين فرع الصناعات الغذائية و القطاع الزراعي و تبعيته للأسواق الدولية : تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعات الغذائية و تموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير ان هذه العلاقة جد ضعيفة في الجزائر و هو ما تسبب في تباطؤ نمو و تطور الصناعات الغذائية الجزائرية، لان نمو هذه الصناعات منذ الثمانينيات صاحبه زيادة حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظرا لعدم قدرة العرض المحلي على تغطية الطلب[15] وتوفير التموين الملائم للصناعات الغذائية من حيث الحجم و النوعية و السعر، كون أن مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي لا تتجاوز 27 % من احتياجات السوق المحلي.

جدول رقم 1: معدل تغطية الطلب الداخلي بالمنتجات الغذائية

المنتجات (1000 طن)	معدل التغطية %	متوسط استهلاك الفرد كغ/للفرد	درجة الاندماج في فرع الصناعات الغذائية
الحبوب و أغذية الماشية	36	212	مهمة
الخضر الجافة	15	9,2	غير موجودة
الخضر الطازجة	100	108,6	غير موجودة
البطاطس	100	58	ضعيفة جدا
الحليب	43	150	مهمة
الزيت	5	19,6	مهمة
اللحوم الحمراء	82	10,3	ضعيفة
اللحوم البيضاء	*100	7,3	ضعيفة
الاسماك	89	4,7	ضعيفة
الطماطم الصناعية	20	2,8	مهمة
السكر	0	34	مهمة

القهوة	0	3,9	مهمة
الشاي	0		مهمة
التبغ	28	0,7	مهمة

Source : stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, direction générale de l'intelligence économique, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010, p.52

تجدر الإشارة إلى أن منتجات اللحوم البيضاء تلبي كل احتياجات السوق المحلي غير ان 90 % من مدخلاتها يتم استيرادها من الخارج (الأغذية، المدخلات البيولوجية، البيض) وقد أكدت معظم الدراسات ان فرع الانتاج الزراعي الغذائي في الجزائر هو قطاع استيرادي يعتمد على الأسواق الخارجية و المؤشرات التالية تبين ذلك :

جدول رقم 2: تطور الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2011

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المنتجات الغذائية	2396	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9750

Source: Direction Générale des Douanes

و بمقارنة قيمة الواردات الجزائرية من المواد الغذائية مع الدول المتوسطية المجاورة يلاحظ عمق التبعية الغذائية للأسواق الخارجية لتوفير هذه المنتجات على عكس بعض الدول المتوسطية التي تحقق قدرا معتبرا من الاستقلالية الغذائية، حيث لا تشكل الواردات الغذائية بالنسبة إلى إجمالي الواردات في تركيا، إسرائيل و المغرب إلا 6,2% ، 6,5 % و 12,4 % على التوالي[16] في حين تصل في الجزائر إلى 20% و هو ما يجعل الميزان التجاري للمنتجات الغذائية سالب في ظل محدودية الصادرات من هذه المنتجات.

الجدول رقم 3 : الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	28	35	49	59	67	73	88	119	113	315	356
الواردات	2396	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9750

الميزان التجاري	236 8	270 5	262 9	353 8	352 0	372 7	486 6	769 4	575 0	574 3	939 4

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات المديرية العامة للجمارك.

يشهد الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية عجزا هيكليا و هو في تزايد مستمر من سنة الى اخرى، اذ انتقل من 2368 مليون دولار في سنة 2001 الى اكثر من 7مليار دولار سنة 2008 مع تسجيل اكبر عجز في سنة 2011 قارب 9,4 مليار دولار و يرجع ذلك الى تاثير ازمة الغذاء العالمي و الازمة المالية و الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم، و تعد الجزائر من اكبر الدول المتوسطية التي تسجل عجزا في الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية مقارنة بنظيراتها و هو ما يؤكد ضعف مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي و تثمين الموارد الزراعية الوطنية و الشكل الموالي يؤكد ذلك:

شكل رقم2: الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية في الجزائر مقارنة ببعض الدول المتوسطية في 2010

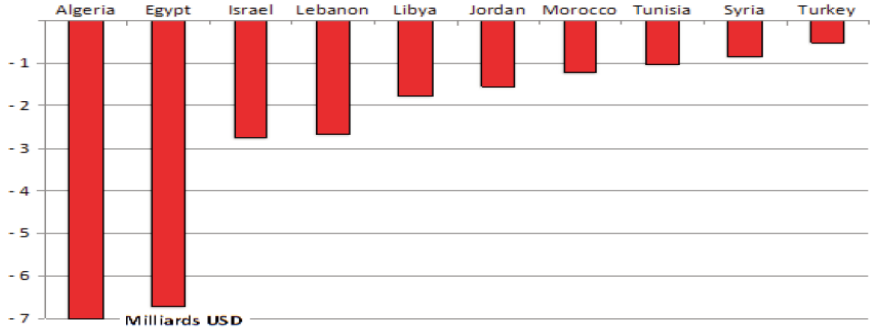

source :Jean louis Rastoin, lucien bourgeois, foued cheriet, nahid movahedi, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, les notes d' IPEMED(institut de prospective économique du monde méditerranéen, paris 2012, p.30

كما أن شدة هذه التبعية يمكن إبرازها من خلال مؤشر التجارة الفرعية للمنتجات الزراعية الذي يؤكد ارتباط السوق الجزائري بالاسواق الدولية في مجال التموين بالمنتجات الزراعية.

بالاعتماد على احصائيات التجارة الخارجية الواردة في الجدول رقم 10 المتعلقة بالصادرات والواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية و عند حساب قيمة المؤشر نتوصل الى النتيجة التالية :

جدول رقم 4: مؤشر التجارة الفرعية في المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر

السنة	2008	2009	2010	2011
قيمة المؤشر	101,96	101,962	101,90	101,929

من اعداد الباحثة

يتضح جليا من الجدول أن قيمة المؤشر في الجزائر تتجاوز 100 في جميع المنتجات الزراعية الغذائية (حبوب، خضر و فواكه، لحوم...) و هو ما يؤكد شدة التبعية التي يعاني منها فرع المنتجات الزراعية الغذائية الى الأسواق الدولية، و التي تؤكد الكثير من التوقعات استمرارها و ان الاعتماد على الاستيراد سيزداد مستقبلا خاصة بالنسبة للحبوب التي تشكل أساس الغذاء الجزائري.

جدول رقم5: التوقعات المستقبلية لاستيراد الحبوب في الجزائر الى غاية سنة 2015

المؤشرات	الوحدة	2003	التوقع(1)2015	التوقع(2)2015	التوقع(3)2015
السكان	مليون	32,08	38,58	39,04	39 ,51
انتاج القمح الصلب	الف طن	1080,89	1370,73	1292,33	1217,97
انتاج القمح اللين	الف طن	589,90	748,14	705,29	664,71
اجمالي انتاج القمح	الف طن	1670,79	2118,96	1997,62	1882,68
الطلب على القمح الصلب	الف طن	3047,60	3057,40	3282,52	3533,85
الطلب على القمح اللين	الف طن	2887,20	3686,62	3686,13	3649,69
اجمالي الطلب على القمح	الف طن	5934,80	6744,02	6973,65	7175,57
استيراد القمح الصلب	الف طن	1966,71	1686,57	1995,20	2315,88
استيراد القمح اللين	الف طن	2297,30	2938,49	2980,80	2976,97
اجمالي الكمية المستوردة من القمح	الف طن	4264,02	4625,06	4976,03	5292,85
استيراد القمح الصلب	م دولار	332,88	435,75	360,05	417,91285 ,61
استيراد القمح اللين	م دولار	285,61	304,35	442,03	441,46

اجمالي قيمة استيراد القمح	م دولار	618,49	740,10	801,07	859,37
الاستيراد/ الطلب	ن مئوية	71,85	68,58	71,35	73,76

Source : rapport annuel du CIHEAM, 2006, p.113

و قد ارجع هذا الوضع الى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال و تراكم المشاكل التي تعانيها الزراعة الجزائرية بالرغم من توفر الكثير من المقومات للنهوض بالقطاع الزراعي، و يمكن ابراز اهم هذه المقومات و المشاكل في الجدول الموالي:

جدول رقم 6: بعض نقاط القوة و نقاط الضعف في الزراعة الجزائرية فيما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– وفرة الامكانيات الزراعية الطبيعية و تنوعها. –الإرادة السياسية و الإطار التنظيمي: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و سياسة التجديد الريفي. –تعبئة العديد من الصناديق العمومية لتشجيع الاستثمار الفلاحي. – الدعم العمومي للفلاحين للحصول على العتاد الفلاحي. – الجهود المبذولة لتجميع و تنسيق جهود مختلف الفاعلين العموميين المحليين.	–الضعف المؤسساتي: غياب او ضعف التمثيل الايجابي للمنظمات المهنية. –غياب الثقة و الحوار بين الفلاحين و السلطات العمومية. –إغفال مختلف السياسات العمومية لأهمية الترابط و التنسيق الكامل لأنظمة الإنتاج على المستوى المحلي. –التوجيه السيئ لإعانات و دعم الدولة الى المستفيدين. – نقص سياسات المرافقة و تكوين الأعوان المحليين المكلفين بتنفيذ السياسات الزراعية و تكوين المزارعين. (الارشاد الفلاحي)

Source : Tahani Abdelhakim, regard sur des expériences en Algérie et en Egypte, option méditerranéennes, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, p.169

و عليه فان تحسين و رفع درجة التكامل بين القطاع الزراعي و فرع الصناعات الغذائية في الجزائر مرهون بالقدرة على تثمين نقاط قوة الزراعة الجزائرية و استغلال الفرص المتاحة لها و من جهة أخرى معالجة جوانب النقص و القصور فيها و مواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها. لان

تطوير الإنتاج الوطني للصناعات الغذائية سيظل مستبعدا إذا لم يتم اعتماد سياسة واضحة المعالم لفك ارتباطها بالاسواق الدولية التي تشهد فيها اسعار المواد الاولية تذبذبا مستمرا يؤثر سلبا على التكلفة النهائية و اسعار مخرجاتها.

2-تأثير تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية على أسعار الإنتاج و المستوى العام لأسعار الاستهلاك

شهدت اسعار المواد الزراعية ارتفاع ملموسا في السنوات الاخيرة لا سيما في ظل ازمة الغذاء العالمية التي شهدها العالم ما بين سنتي 2007-2008 و التي ارجعت اهم اسبابها الى تراكم مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

شكل رقم 3: العوامل المساعدة على ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية على المستوى العالمي

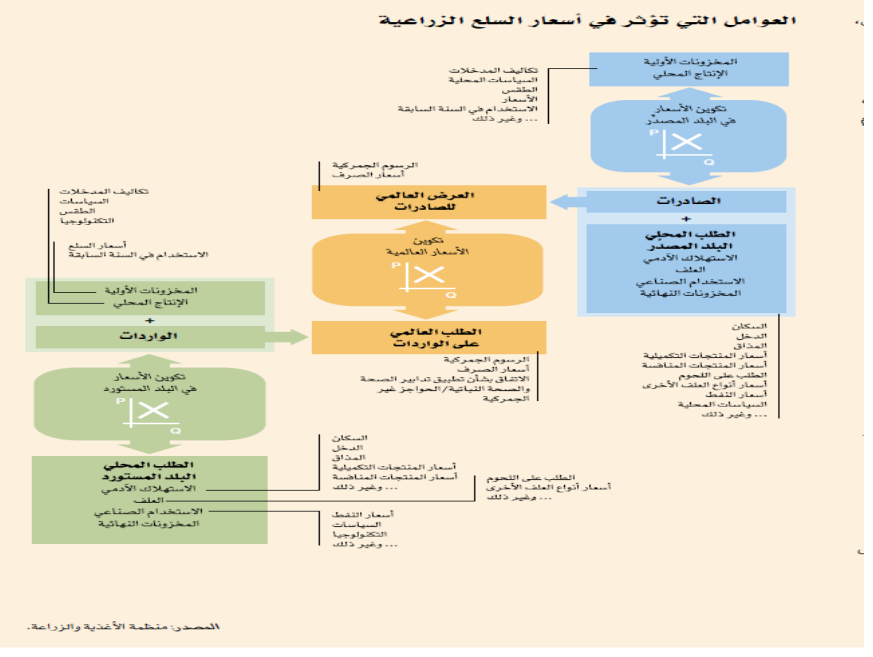

المصدر: حالة الاسواق الزراعية، منظمة الاغذية و الزراعة، 2009، ص.12.

و بإلقاء نظرة إجمالية على تطور أسعار المنتجات الزراعية في العالم يلاحظ أن أسعار معظم المدخلات الزراعية شهدت ارتفاعا ملموسا، كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

جدول رقم7: تطور الارقام القياسية لاسعار الغذاء في العالم 2007-2011

سنة الاساس: 2002-2004=100

السنوات	الرقم القياسي لاسعار الغذاء %
2007	145
2008	164,5
2009	134,9
2010	158,1
2011	204,5
معدل التغير بين 2009-2010	17
معدل التغير بين 2010-2011	29

المصدر: اوضاع الامن الغذائي العربي2011، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص.24

كما يوضح الشكل رقم 4 تطور الارقام القياسية لبعض المنتجات الغذائية:

شكل (2-7) الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2007م- 2010م

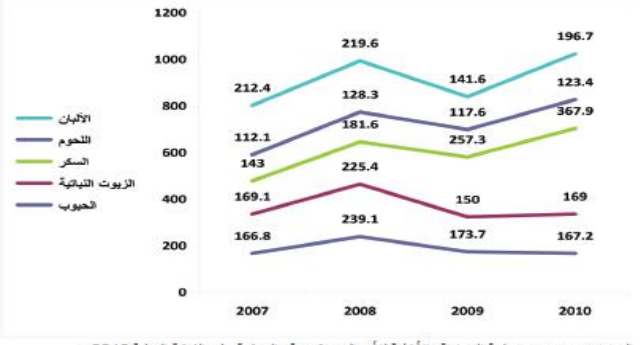

المصدر: حسبت من منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2010م.

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص.57

يلاحظ ان الرقم القياسي لأسعار الغذاء في العالم انتقل من145 %في سنة 2007 الى 164, 5 % في سنة 2008 وتجاوز 158,1 %سنة 2010 ليرتفع الى 204,5 % سنة 2011 ، وبذلك قدر معدل التغير في الرقم القياسي للاسعار ما بين سنتي 2010-2011 ب 29 % و قد سجل السكر اكبر معدل نمو قدر في سنة 2010 ب حوالي 370 % مقارنة بسنة الاساس 2000 [17]. و بالنظر الى فاتورة استيراد الغذاء في الجزائر يلاحظ ان قيمتها شهدت نموا متسارعا لا سيما بالنسبة للمنتجات واسعة الاستهلاك، فقد انتقلت فاتورة استيراد الغذاء ما بين 2002-2008 من :

* 1282,6مليون دولار الى 4016 مليون دولار بالنسبة للحبوب.

* 492,4 مليون دولار الى 1275,7 مليون دولار بالنسبة للحليب و مشتقاته.

* 276,3 مليون دولار الى 764,6 مليون دولار بالنسبة للزيوت.

* 267,9مليون دولار الى 433,7 مليون دولار بالنسبة للسكر.

و اشارت معطيات وزارة التجارة الى ان اسعار السكر الاحمر المادة الاولية لعملية التكرير و انتاج السكر الابيض عرفت ارتفاعا ب 27 % ما بين سنة 2008 و 2010 في الاسواق الدولية ، و بذلك انتقلت الاسعار من 360 دولار للطن الى 377 دولار للطن ثم الى 495 دولار سنة 2010 ، اما السكر الابيض فقد شهدت أسعار استيراده نموا ب 42 % نتيجة ارتفاع الاسعار من 463 دولار للطن الى 493 دولار الى 630 دولار للطن سنة 2010 ، كما عرفت اسعار غبرة الحليب ارتفاعا من 2367 دولار للطن سنة 2009 الى 3207 دولار سنة 2010[18].

و في سنة 2011 شكلت الواردات الغذائية 20 % من اجمالي الواردات الجزائرية بقيمة قدرت ب 9,75 مليار دولار (في بداية التسعينيات كانت الواردات الغذائية تمثل 19,4 % من اجمالي الواردات الجزائرية و ارتفعت في 1999 الى 29,3 % و قدر المتوسط خلال الفترة 1990-1999 ب 26 % و بهذا تبق الواردات الغذائية تشكل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات الجزائرية.

و عرفت فاتورة استيراد الغذاء في سنة 2011 ارتفاع ب 61% مقارنة بسنة 2010 حسب المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصاء الجمركي CNIS ، حيث[19]:

- ارتفعت فاتورة استيراد الحبوب ب 102,6 % و قدرت قيمتها ب 4,03 مليار دولار مقارنة بسنة 2010 حيث قدرت قيمتها ب 1, 98 مليار دولار. .(تغطي 75 % من الطلب المحلي). و اشارت وزارة الفلاحة ان محصول الحبوب المحلي لسنة 2011 سجل تراجعا معتبرا و بلغ 4,2 مليون طن مقارنة بسنة 2010 الذي قدر فيه ب 4,56 مليون طن بعدما تجاوز في سنة 2009 حجم 6,1 مليون طن.

سجلت واردات الجزائر من القمح الصلب و اللين ارتفاع قياسيا خلال سنة 2011 بنسبة 41,5 %)

و شكلت فاتورة استيراد القمح اللين حصة معتبرة، اذ ارتفعت قيمتها في 2011 ب 115 % مقارنة بسنة 2010مسجلة ارتفاعا الى 1,96 مليار دولار (5,5 مليون طن) مقابل ,913 25 مليون دولار في 2010 و بكمية قدرت ب 3,9 مليون طن.

بالنسبة للقمح الصلب استوردت الجزائر في 2011 حوالي 1, 85 مليون طن بقيمة 858, 6 مليون دولار مقارنة بسنة 2010 التي تم فيها استيراد 1,2 مليون طن بقيمة 338,6 مليون دولار.

و قد ارجع ذلك مدير الديوان المهني للحبوب الى ارتفاع الاسعار على مستوى الاسواق العالمية و زيادة الطلب من طرف المؤسسات التحويلية التابعة للقطاع الخاص بعدما رفعت حصتها التحويلية من 50 %الى 60 %.

- فاتورة استيراد السكر و المواد السكرية ارتفعت قيمتها ب 71,2 % و قدرت قيمتها ب 1,16 مليار دولار.

- الحليب و مشتقاته ارتفعت قيمة وارداتها الى 1,53 مليار دولار مسجلة زيادة ب 53,5 %.و هي تؤمن 60% من الاستهلاك الوطني لهذه المادة.

-القهوة و الشاي: ارتفعت قيمة استيرادها ب 35,3 % أما الخضر الجافة (البقوليات) ارتفعت ب 30,6 % بقيمة قدرت ب 390,9 مليون دولار. و يتوقع ان تشهد فاتورة الاستيراد نموا مستمرا مستقبلا، لا سيما و ان معظم دراسات منظمة FAO تؤكد استمرارية هذا التصاعد في الاسعار في السنوات المقبلة.

شكل رقم 5: تطور اسعار بعض المنتجات الغذائية في السنوات المقبلة

Evolution des prix des produits végétaux de base durant les dix prochaines années (USD/tonne)

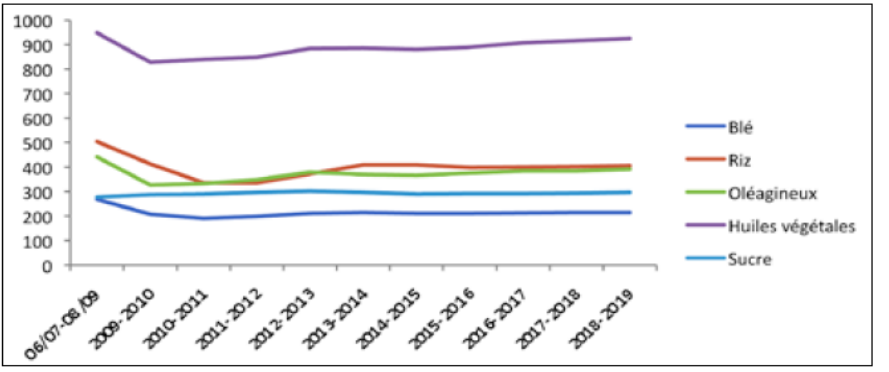

source : FOOD MAGAZINE, N 13, du 15 juillet au 15 sept 2009, p.16

و امام هذا الارتفاع المسجل في اسعار المنتجات الزراعية و باعتبار ان طلب الصناعات الزراعية الغذائية على هذه المنتجات عديم المرونة في المدى القصير نظرا لاهميتها في العملية الانتاجية و عدم قدرة الانتاج المحلي على التوسع في الاجل القصير فان ذلك يؤدي الى تضخيم تكاليف انتاجها و يحملها اعباء مالية اضافية مما يدفع اسعار مخرجاتها الى الارتفاع. اضف الى ذلك ارتفاع قيمة المنتجات الموجهة للتعبئة و التغليف(مواد ورقية و بلاستيكية معدنية و زجاجية...) و التي تشكل 15 % من قيمة التجارة الغذائية في الجزائر و بعض الدول العربية[20]، و ذلك بالرغم من اقدام الجزائر على تحرير تجارتها الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية التي من المفروض ان تعمل على تخفيض اسعار المنتجات الغذائية، الا ان الدراسات اكدت ان الصناعات التحويلية باستثناء الصناعات الغذائية تعرف التخفيض الأكثر اهمية في اسعار الانتاج حيث يصل الى 28 % في

الصناعات المختلفة و 26,1 % بالنسبة للنسيج و يتجاوز 23 % بالنسبة للجلود و الاحذية في حين لا يتعدى 5,7 % في الصناعات الغذائية، و هو ما يجعل أسعار مخرجات الفرع جد مرتفعة في السوق المحلية باعتبار انها مستوردة للتضخم الحاصل في الاسواق الدولية.

و الجدول التالي يوضح تأثير عملية الانفتاح و تخفيض الرسوم الجمركية على أسعار الإنتاج في بعض فروع الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر:

جدول رقم 8: تأثير عملية التفكيك الجمركي على اسعار الانتاج في الصناعات الزراعية الغذائية

الفروع	الأثر على اسعار الانتاج %
منتجات الزراعة و الصيد البحري	5,65-
التبغ و الكبريت	3,72-
المواد الدسمة	12,50-
منتجات البذور	3,79-
السكر	11,05-
المشروبات الكحولية	1,78-
المشروبات غير الكحولية	9,88-
الحليب و مشتقاته	10,53-
اللحوم و مصبرات اللحوم و الاسماك	6,81-
مصبرات الخضر و الفواكه	5,42-
مننتجات غذائية اخرى	3,27-
منتجات لتغذية الحيوانات	2,89-

Source : FEMISE, avril 2005, p.40

و بالفعل فقد دفعت التقلبات في أسعار المواد الزراعية منذ بداية عملية الانفتاح التجاري و تحرير اسعار هذه المنتجات الى تسجيل ارتفاع ملحوظ في مؤشر اسعار الإنتاج الصناعي للصناعات الغذائية في الجزائر حيث ارتفع المؤشر من 22,5 % سنة 1989 الى 1419,1 سنة 2009 في مؤسسات القطاع العام و من 15,52 %سنة 1989 الى 619,6 %سنة 2009 في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

جدول رقم 9: تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في فرع الصناعات الزراعية الغذائية حسب الطابع القانوني:

الوحدة: %

الطابع القانوني	19 89	19 97	19 98	19 99	20 00	20 01	20 02	20 03	20 04	20 05	20 06	20 07	20 09	201 0
ق العام	22, 25	99 9,2	10 29, 7	10 72, 3	10 82, 6	11 17, 5	11 75, 6	12 17, 6	12 74, 9	12 74, 2	12 94	13 23, 2	14 19, 1	145 0,7
ق الخاص	15, 52	51 9,3	50 5,2	54 4,1	53 1,4	56 3,5	55 2,5	54 1,6	54 2,0	56 7,9	58 0,7	61 2,9	61 9,6	-

* بما في ذلك فرع التبغ و الكبريت

source :www.ons.dz

ان ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الغذائي في الجزائر دفع الى ارتفاع اسعار المنتجات النهائية و تضخم الاسعار بالرغم من استمرار دعم الدولة لأسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، حيث يظل الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمنتجات الغذائية في حدود مرتفعة قدر سنة 2009 ب 5,7 % و هو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري و امكانية وصوله الى مثل هذه المنتجات بصورة مستمرة لتلبية احتياجاته الغذائية.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء شهدت اسعار المواد الغذائية خلال سنة 2011 ارتفاعا بنسبة14,23 % لاسيما المنتجات الزراعية الطازجة ب 23,63 % و منتجات الصناعة الزراعية الغذائية 6,37 % حيث ارتفعت اسعار لحوم الغنم ب 31,23 %و الأبقار 21,3% و الأسماك الطازجة17 ,19 % و الخضر الطازجة 16,67 % و الفواكه الطازجة 9,48 %، و المشروبات 19,83 % و السكر 10,19 % و الخبز والحبوب 5,64 % اما الزيوت و الدهون فقد ارتفعت اسعارها ب 4,44 % و الحليب و مشتقاته بحوالي 2 % و اللحوم البيضاء 1,3 %. و خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية 2012 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك

ارتفاعا كبيرا بنسبة 9 % بالمقارنة مع نفس الفترة في سنة 2011 بسبب الارتفاع العام لأسعار المنتجات الزراعية الطازجة التي زادت بنسبة 18,87 %،ومنتجات الصناعة الزراعية الغذائية التي سجلت ارتفاعا بنسبة 5,64 % نظرا لارتفاع أسعار المشروبات 19,88 % و البن و الشاي 7,9 % و السكر و المواد السكرية 3,73 % و الزيوت و الدهون 3,54 %.

ان تضخم اسعار الغذاء و امام تراجع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دفع الى اعادة توجيه انماط الاستهلاك الغذائي في الجزائر، حيث تبرز سيطرة الحبوب في النظام الغذائي اضافة الى انخفاض السعرات الحرارية مقارنة بالدول الاوروبية و بعض الدول المتوسطية كما يبرزه الجدول الموالي:

جدول رقم 10: هيكل توزيع السعرات الحرارية في الجزائر

البلد	اجمالي السعرات الحرارية Kcal	المنتجات الحيوانية %	الحبوب %	الزيوت النباتية%	السكر %	الفواكه%	الخضر و الجذور%
الجزائر	3105	11	56	10	9	8	5
اسرائيل	3540	21	33	22	7	10	5
تونس	3312	11	50	15	10	8	4
تركيا	3482	12	48	16	8	10	6
الاتحاد الاوروبي	3462	29	27	14	11	7	5

Jean louis rastoin, lucien bourgeois, foued cheriet, nahid movahedi, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne,les notes d' IPEMED(institut de prospective économique du monde méditerranéen, paris 2012, p.30

و كان من نتائج هذه الوضعية تزايد عدد الافراد الذين يعانون من تدهور قدراتهم المعيشية و تراجع مستوى معيشتهم الى اكثر من 30% من اجمالي عدد السكان في سنة 2010، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم6: عدد الاشخاص الذين يعانون من تراجع مستوى المعيشة في الجزائر سنة 2010

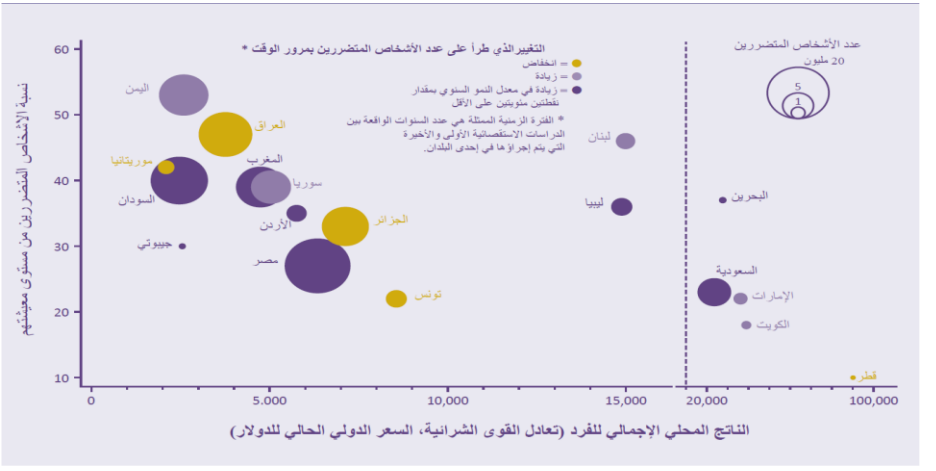

المصدر: اقتصاديات الصحوة العربية، من الثورة الى التحول و تحقيق الامن الغذائي،المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية(IFPRI)، ماي 2011، ص.2.

من جهة اخرى فان استمرار هذه الوضعية و امام التدفق الكبير للواردات الاجنبية الى السوق الجزائري ستدفع الى تحول ولاء المستهلك الجزائري باتجاه السلع المستوردة ذات الاسعار التنافسية و الجودة العالية، الامر الذي يدفع بعضها خاصة التابعة للقطاع العام الى التوقف عن النشاط و الانسحاب من السوق و تسريح عمالها خاصة تلك التي تعاني من صعوبات و مشاكل و قد يدفع مؤسسات اخرى الى اعادة تخصيص عوامل انتاجها الى مجالات انتاجية اخرى و تغيير نشاطها مما يحملها تكاليف التحول و التغيير و يخلق تهديدا حقيقيا للامن الغذائي في الجزائر الذي يبقى مرهونا بالاسواق الدولية و التقلبات السعرية الحاصلة فيها و يهدد مداخيل الافراد و العمال و بالتالي قدرتهم على الحصول على مستلزماتهم الغذائية. و لعل المعطيات المتوفرة حول تطور مؤشر الانتاج الصناعي في فرع الصناعات الغذائية يؤكد ذلك خاصة القطاع العام.

جدول 11: تطور مؤشر الانتاج في فرع الصناعات الغذائية التابعة للقطاع العام في الجزائر:

سنة الأساس 1989 : 100 %

السنة	19 97	19 98	19 99	20 00	20 01	20 02	20 03	20 04	20 05	20 06	20 07	20 08	20 09	20 10	20 11
المؤشر	-4,5	-2,3	14	-1,6	-9,0	-12,5	-19,1	-20,6	-15,6	-14,7	-7,6	-5,9	-9,1	-3,3	21

www.ons.dz

شهد ت مؤسسات القطاع العام اداءا متراجعا، حيث سجل مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه المؤسسات خلال الفترة 1995 -2010 معدلات سالبة و تراجعا مستمرا باستثناء سنة 2011 اين ارتفع المؤشر ب 21 % ، و يرجع ذلك الى تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها و أثرت على نموها بشكل سليم، بالمقابل أضحت مؤسسات القطاع الخاص منذ سنة 2003 الأكثر قدرة على المساهمة في الإنتاج الصناعي للمنتجات الغذائية حيث تفوق مساهمتها 72 % مقارنة بمساهمتها في سنة 1996 التي كانت لا تتجاوز 37 % [21]و ان كان تاثرها بالتقلبات السعرية الحاصلة في الاسواق الدولية جد بارز دفع الكثير من وحدات النشاط الى توقيف نشاطها و الانسحاب من السوق بسبب ضعف معدلات الاستثمار و تراكم المشاكل الداخلية لهذ الوحدات و ضعف مستويات التجديد و التسيير فيها و تزايد مديونيتها اضافة الى نمو حجم الواردات مما جعلها غير قادرة على الاستمرار في مواجهة المنافسة الاجنبية بالرغم من تدخل الدولة لدعم اسعار المواد الاساسية واسعة الاستهلاك و تخفيض الرسوم الجمركية و غيرها من السياسات الهادفة الى تحقيق الامن الغذائي والتقليل من اثر التضخم العالمي الملحوظ في اسعار.

خلاصة:

يتضح مما سبق أن الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها و مساهمتها في توفير الغذاء اللازم و المستقر للمستهلك الجزائري و انها بحاجة ماسة إلى

اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية حتى يضمن لها النمو الايجابي و المستدام، و يستدعي ذلك احداث تعديلات على خصائصها الانتاجية و الارتقاء بها الى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية و فك ارتباطها بالاسواق الدولية و تعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، لا سيما و ان مسالة الامن الغذائي في الجزائر اصبحت تطرح بشدة على المدى المتوسط و الطويل، فهي تحتاج الى استقرار و انتظام التموين و تقليص المخاطر الناتجة عن تغير الاسعار و عدم استقرار الاسواق و المشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية. كما يطرح تساؤل مهم جدا يرتبط بمدى استقرار العرض العالمي لتغطية الطلب في ظل الاتجاه الى الوقود الحيوي و التغيرات المناخية ...؟ و هل وسائل الدفع الجزائرية غير المستقرة و المرتبطة باسعار المحروقات ستكون قادرة على التكيف مع ارتفاع مستويات الاسعار الدولية لذا فان الوضعية تتطلب اعداد استراتيجية جديدة لفرع التصنيع الغذائي في الجزائر تقوم على تثمين الموارد و الامكانيات الزراعية المحلية و تطوير طرق و اليات تصنيعها حتى ترتفع مشاركتها الايجابية في ضمان الامن الغذائي و هو ما تصبو اليه الاستراتيجية الوطنية للصناعات الزراعية الغذائية التي اعتمدها وزارة الصناعة و الم ص و م و ترقية الاستثمار (2010-2014)

الهوامش:

1- بن تفاف عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي-مع الاشارة الى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 09-2011، ص.183

1-politiques alimentaires mondiales, rapport IFPRI(institut international de recherche sur les politiques alimentaires), 2011, p.2

2-Omar Bouazouni, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaire mondial, octobre 2008, p.27

2محمد عمار محسن، الصناعات الغذائية في سوريا، و اقعها و افاق تطويرها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2000، ص. 11

3عبد العزيز شرابي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2006-2007، ص. 248

4محمد عمار محسن، الصناعات الغذائية في سوريا، و اقعها و افاق تطويرها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2000، ص. 16

5 L.M.ALBISU, mediterranean agriculture competitiveness, p. 50

6 الامن الغذائي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص.193

7 رانية ثابت الدروبي، واقع الامن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الاول، 2008، ص. 307

8محمد عمار محسن، الصناعات الغذائية في سوريا، و اقعها و افاق تطويرها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2000، ص. 17

9مبادرة تطوير شركاء التصنيع الغذائي و الزراعي الافريقي، منظمة الاغذية و الزراعة، 2010، ص. 4

10 مبادرة تطوير شركاء التصنيع الغذائي و الزراعي الافريقي، منظمة الاغذية و الزراعة، 2010، ص. 4

11 ميلود زيد الخير، الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ و بعده، الملتقى الدولي حول المنافسة و الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص. غير متوفرة .

12 Kheladi mokhtar, L'industrie agroalimentaire : Réalité, Enjeux et Problèmes, Colloque internationale :

L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes, Biskra les 2 et 3 décembre 2008, p. 8

13 Kheladi mokhtar, opcit, p. 8

14 CNES, rapport : pour une politique de développement de la P¨ME en Algérie, 2002, p. 199

15 Rapport annuel du CIHEAM, 1998, p.105

16 Fabrice Hatem, op.cit.p28.

●يتم حساب مؤشر التجارة الفرعية للقطاع الزراعي اعتمادا على المؤشر المعروف بمؤشر Grubel et Lioyd (1975) و الذي يتم كما يلي:

$IT=1-(|Xx-Mx|/Xx+Mx)+100$ حيث: Xx : صادرات البلد من المنتج x

Mx : واردات البلد من المنتج x

ياخذ المؤشر عدة قيم:

-اذا كان قيمة المؤشر تتراوح ما بين 0 و 100 فان صادرات البلد من المنتج x اكبر من الواردات

-اذا كانت قيمة المؤشر مساوية ل 100 فان هناك تطابق بين صادرات وواردات البلد من ذلك المنتج.

- اذا تجاوزت قيمة المؤشر 100 فان ذلك يؤكد ان واردات البلد اكبر من صادراته في ذلك المنتج

17 منظمة الأغذية و الزراعة، 2010

18 Evolution des prix des matières premières alimentaires importées entre 2008-2010 sur le marché international, ministère du commerce.

19L'Economique, revue économique mensuelle, N 9, du 15 février au 15 mars 2012, p. 35

20فلاح جبر، مستقبل الصناعات الغذائية العربية في اطار منظمة التجارة العالمية ، تحدي التجارة و التقنية، ملتقى لمنظمة العربية للتنمية الادارية حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة(الفرص و التحديات امام الدول العربية)، المنعقد في دمشق، سوريا، مارس 2008، ص. 387

-21Boukhalfa benamar, jean –louis Rastoin, l'innovation dans les entreprises agroalimentaires en Algérie, marche pull ou management push?, 1 colloque international « le management dans l'espace méditerranéen », Beyrouth 9-10 juin 2006 .